

مقرّر الأمم المتحدة للفقر المدقع: الإفقار في لبنان معقّم على كل الفئات الاجتماعية

امضى المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان اوليفيه دي شوتر اسبوعين في لبنان، بين 1 و12 تشرين الثاني الفائت استطلع خلالها احوال الفقر فيه، وكان تقرير مثير للاهتمام سيعقبه آخر في حزيران 2022



المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان اوليفيه دي شوتر.

يضيف: "تواجه النساء سوء المعاملة في المنزل. فقد رأينا زيادة معدلات العنف المنزلي مع ازدياد الفقر وهن لا يجرؤن على ترك وظائفهن بسبب الخوف القائم من الازمة الاقتصادية على الرغم من انهن يتعرضن للتمييز والتحرش، فالدولة في حاجة الى زيادة امكان وصول النساء الى سوق العمل وتحسين الاجور".

اما الفئة الاخيرة المعرضة للخطر فهي الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، يشير دي شوتر: "التقيت عددا منهم خلال زيارتي، 75 في المئة من هؤلاء الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والقادرين على العمل لا يجدون عملا بسبب التمييز، فالقانون الذي يفترض به ان يحميهم ما زال غير مطبق بالكامل".

وكان دي شوتر قد شرح في مؤتمر صحافي في ختام زيارته الى لبنان عوامل استعادة الثقة بالحكومة اللبنانية، فقال ان "النظام السياسي والمصرفي تحديدا يجب ان يستعيد هيبته وهو مسؤول عن تدهور الليرة وافقار الشعب. وفق الدراسات، ان 43 في المئة من موجودات المصارف التجارية كان يستحوذ عليها بضعة اشخاص من النخبة السياسية، وكان هنالك الكثير من المصارف المملوكة اصولها من اسر لبنانية قليلة. بالتالي اصبح لبنان تحت حكم المصارف، لذا نحن نحتاج الى معالجة هذا التضارب في المصالح بين قطاع الاعمال والسياسية، والا سيصبح لبنان دولة ريعية اي تم الاستحواذ عليها من قبل المصالح الاقتصادية لتعزيز سيطرة السياسيين وتحكمهم. التقيت في هذا السياق القاضي جورج عطية وهو يتأثر التفيتش المركزي، حيث يجب دعم هذا المركز وفقا لدور لبنان في محاربة الفساد".

بالنسبة الى نفاذ اللبنانيين الى الحماية الاجتماعية، قال دي شوتر في ختام زيارته: "لا دولة راعية في لبنان، هنالك برامج لتقديم النقد مثل برنامج مكافحة الفقر الذي اطلق عام 2011، الذي

”**88% من النازحين السوريين يعيشون في فقر مدقع**

عدد كبير من التلاميذ لم يتمكنوا من الذهاب الى مدارسهم

والجسم التمريضي وايضا من المهندسين، وبات مبررا حصول اللاجئين السوريين على الوظائف. لقد ذكرت ايضا اللاجئين الفلسطينيين فحوالي 280 الفاهم في البلاد مع ان الارقام يصعب تقديرها بدقة في هذا الاطار. هؤلاء اللاجئون مستثنون من الكثير من الوظائف على الرغم من التمييز في الادمغة الذي يواجهه البلد، وحتى عندما يعملون في القطاع النظامي يساهمون في صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة تصل الى 23 في المئة من رواتبهم. لكن في المقابل لا يتلقون الكثير من العلاوات او تعويض نهاية الخدمة، هؤلاء لا يزالون يعاملون كعمال اجانب آتين من بلد لم يوقع لبنان معه اتفاق معاملة بالمثل، وهذا يحصل منذ ثلاثة اجيال".

وهذا ما يربطهم بصاحب عمل واحد مما يؤدي الى الاستغلال وسوء المعاملة ومصادرة جوازات سفرهم، وعدم دفع اجورهم فضلا عن التحرش وسوء المعاملة

الناس ما عادوا يؤمنون بأن الدولة قادرة او راغبة في مساعدتهم على خوض هذا الوضع الذي لا سابق له والذي يواجهه السكان. عندما تحدثت الى العائلات الفقيرة في برج حمود وطرابلس وبعبك غالبا ما كانوا يعبرون عن شعورهم بغياب الدولة".

ويطرح الخبير الاممي سؤاليين جوهرين عن الازمة اللبنانية: كيف يمكن حماية اولئك المعرضين للخطر؟ وكيف يمكن استعادة الثقة بقدرات الحكومة للاستجابة؟

بداية، الفئات الاكثر حرمانا وهم بحسب دي شوتر "مكتومو القيد ممن لم يتمكنوا من ان يتسجلوا وليس لديهم وضع قانوني في هذا البلد، ولا يمكنهم تسجيل ابنائهم لكي يضمنوا وصولهم الى التعليم، وهي المجموعة الاولى المعرضة للخطر والتي تأثرت اكثر من غيرها في هذه الظروف".

تتألف المجموعة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين: "نادرا ما يتمتع اللاجئون السوريون باقامة، (16% فقط لديهم الاقامة)، ومنهم من يحاول الحصول على عمل في الزراعة والتنظيفات وفي قطاع البناء، وغالبا ما يلجأون الى العمل غير الرسمي ويعتمدون على الدعم الانساني. منذ ان بدأت الازمة الاقتصادية منذ عامين زاد التنافس على الوظائف، وهنالك شكاوى من ان المفوضية العليا للاجئين تعامل اللاجئين السوريين بشكل افضل مما تفعل الحكومة اللبنانية

لبنانيين، وقد رأيت ذلك في مستويات مختلفة. هنالك التمييز ايضا ضد اللاجئين السوريين بسبب هجرة الكثير من الاطباء

الف ليرة لبنانية للاسرة الواحدة، بالاضافة الى 300 الف لكل فرد من العائلة لـ80 في المئة من الاسر التي تعيش في بؤس. يقول دي شوتر: "في العام 2021، لم تكن الظروف مناسبة لكي يتمكن المانحون من اعطاء الاموال المناسبة. لقد تلقت المفوضية 260 مليون دولار لهذه السنة فحسب".

الازمة الثانية، هي بسبب تدهور الليرة اللبنانية نتيجة تدهور العملات الصعبة منذ 2011 بالاضافة الى عجز في الميزان التجاري، وادى ذلك الى ارتفاع كلفة السلع الغذائية بنسبة 40 في المئة مما اوصل الى فقر عام للشعب اللبناني وخصوصا لاولئك الذين يتلقون اجورهم بالليرة اللبنانية فحسب، ونتيجة لذلك لم يتمكن عدد كبير من الاولاد من الذهاب الى المدرسة وبدأوا العمل مبكرا وزادت معدلات الزيجات من قاصرات بنسبة كبيرة عام 2020.

الازمة الثالثة، تتمثل بجائحة كورونا التي القت بظلالها على البلاد، وزادت نتيجة لذلك معدلات التسرب من المدارس وكثر من الاطفال ليسوا قادرين على متابعة دروسهم عبر الانترنت لغياب الكهرباء ولانعدام قدرتهم على الوصول الى الانترنت.

الازمة الرابعة تتمثل في التراكمات التي خلفها انفجار مرفأ بيروت الذي جعل العديد من اللبنانيين في حال من التشرذ، وفقد 70 الف شخص وظائفهم. ويشير دي شوتر في دردشته الى "ان الحكومة تواجه صعوبات غير مسبوقة، لكن خلف هذه الازمات، ثمة ازمة الثقة.

عقب الجولة في لبنان قدم اوليفيه دي شوتر تقريرا عبر فيه عن "صدمته من انفصال المؤسسة السياسية عن واقع الذين يعيشون في فقر على الارض"، داعيا الى "حلول مستدامة في بلد كان في يوم من الايام منارة تهتدي به المنطقة".

"الامن العام" اتصلت بمكتب دي شوتر الذي كان يقوم بجولة يستطلع فيها احوال الفقر في النيبال، لكنه اشار عقب سؤال عما استند اليه في تقريره الى جملة امور مكررا ما قاله سابقا بأن الجولة كانت "بهدف الاصغاء والمشاهدة والمراقبة كعيون واذان الاسرة الدولية". للتذكير، التقى دي شوتر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي و9 وزراء، ودخل معهم في حوارات.

ولفت ردا على سؤال: "استفدت في هذه الزيارة من مستوى عال من التعاون مع الحكومة اللبنانية وخصوصا وزارة الخارجية والفاعلين". وفند دي شوتر الوضع الذي يواجهه لبنان حاليا، واصفا اياه لـ"الامن العام" بأنه "غير مسبوق بوجود 4 ازمات تتلاقى كنت قد فندتها في اثناء وجودي في لبنان".

يشير دي شوتر الى هذه الازمات: الازمة الاولى، ناتجة من تدفق اللاجئين السوريين منذ العام 2011، حيث يعيش في لبنان قرابة المليون و500 الف من النازحين السوريين بينهم 800 الف من المسجلين حتى العام 2015 من المفوضية العليا للاجئين، بينهم نسبة 88 في المئة تعيش في فقر مدقع على الرغم من الدعم الذي تقدمه لها المفوضية على شكل مساعدات نقدية، وهي عبارة عن 800

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

وفي اطار زيارته كشف دي شوتر: "تناقشنا مع الحكومة اللبنانية على مسألة الحد الادنى للاجور الذي يبلغ اليوم يبلغ اليوم 675 الف ليرة لبنانية، وهذا مبلغ زهيد جدا ولا يواكب غلاء المعيشة الذي حصل في لبنان، وقد عدل للمرة الاخيرة عام 2017. سعدت وانا اسمع من وزير العمل السيد مصطفى بيرم ان لجنة المؤشر سوف ترفع هذا الحد الادنى للاجور اخيرا".
كذلك التقى دي شوتر وزير الطاقة وليد فياض: "بحثنا في هذا الاطار التحديات المتمثلة بتزويد الشعب اللبناني الكهرباء. مؤسسة كهرباء لبنان غير فعالة اليوم، حتى لو عملت بطاقتها القصوى فهي لن تغطي سوى 60 في المئة من الحاجات الوطنية، لذا لا بد من الاصلاحات. تحدثنا ايضا بمسألتي مع الوزير فياض: في ما يتعلق بالتعرفة الاجتماعية التي لا بد من ادخالها في لبنان والتي تتوافق مع الخصخصة وزيادة التعريفات لمؤسسة كهرباء لبنان لايرادات اضافية. كذلك عن الهيئة الناطمة للكهرباء التي كان من المفترض ان تقام منذ 20 عاما. وقد التزم الوزير فياض اعتماد هذه السلطة واقرارها، وهي حاجة اساسية لمراقبة التلزيما للخدمات الكهربائية للشركات الخاصة".

وختم دي شوتر التوصيات الاساسية التي قدمها للحكومة اللبنانية، قائلا ان التقرير الاخير في حزيران 2022: "يمر لبنان في امتحان عسير جدا ويواجه الشعب تحديات غير مسبوقة والافقار منتشر. رأيت امورا في لبنان لم اظن يوما انني ساراها في دولة متوسطة الدخل. هنالك الكثير من الامل الموضوع في حكومة الرئيس ميقاتي حاليا، واعتقد انه لا يجب ان نخيب امال اللبنانيين لان هذه الحكومة هي حكومة الفرصة الاخيرة، ودولة لبنان ليست فاشلة لغاية الان لكنها تسير على هذه الدرب. لا اعتقد ان الحكومة تمكنت حتى الان من طمأنة الشعب".

الاسر التي لا امكانات لديها للوصول الى الكهرباء او الانترنت".
يضيف: "المشكلة الاهم هي ان لبنان لا يمكنه البقاء في الاعتماد في برامجه حول الحماية الاجتماعية على اموال الجهات المانحة. انا متفائل في اطار التفاوض مع صندوق النقد الدولي بأن تؤدي المفاوضات الى نتائج ايجابية. لكن مهما كانت المساعدات الانسانية للاسرة الدولية ومهما كان الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لدعم لبنان، لن يكون بديلا من تمويل الموارد المحلية لتطبيق استراتيجيا وطنية للحماية الاجتماعية. لبنان من اكثر الدول التي تعاني من عدم التوازن".

**لا دولة راعية في لبنان بل
برامج لمكافحة الفقر**

**لا يمكن للبنان الاتكال دوما
على اموال المانحين**

يقدم للاسر 126 دولارا شهريا. اقرت الحكومة توسيع هذا البرنامج ليطاول 75 الف اسرة، لكن ذلك لن يغطي الا عشر السكان اللبنانيين على الرغم من ان الافقار معمم على كل الفئات الاجتماعية. كما التزمت الحكومة البناء على هذا البرنامج لتطوير شبكة الحماية الطارئة مع تغطية البنك الدولي لـ176 الف اسرة، واعتمدت بطاقة تموينية بتمويل بلغ 556 مليون دولار. هذه الجهود مهمة، لكنها لا تغني عن انظمة حماية اجتماعية صلبة تحمي المجتمع من الفقر والسبب الاول هو ان هذه البرامج ليست حسنة الاهداف. اجتمعت بالكثير من الاسر التي لا تستفيد من برنامج مكافحة الفقر الذي بدأ عام 2011، لانها لم تعرف كيف تسجل في هذا البرنامج او لانها لا تعتبر مؤهلة للاستفادة منه. كما ان هذه الاسر تعتقد بأن الاستفادة مرتبطة بالوسائط السياسية".

بالنسبة الى منصة "امباكت" لتسجيل اولئك الاشخاص يقول دي شوتر: "هذا جيد، لكن اخشى انه اذا كان سيتم تسجيل هذه الاسر عبر الانترنت فسوف تستثنى

